النظام الرئاسي و شبه الرئاسي
"إشكالية النظام السياسي في إقليم كوردستان"

بيشرو علي محمدأمين

جامعة التنمية البشرية، كلية القانون والسياسة – قسم القانون

المقدمة

إن النظام السياسي عبارة عن مجموعة من الممارسات والسلوكيات المقننة والتي تلعب دوراً هاماً في تنظيم عمل المؤسسات والدول والأقاليم والقوى في المجتمع الواحد أو المجتمع الدولي بشكل قانوني ومنتظم ، كما يمكن أن نقول إنه عبارة عن لوائح قانونية وقواعد تعمل دولة ما أو منظمة معينة على تطبيقها على الشعب أو المحكوم الذي تحكمه، سعياً لتحقيق الرفاهية والأمان للدولة داخلياً وخارجياً، وبالتالي تحقيق العدد الأكبر من المصالح التي تتماشى مع مصالح الشعب، وتعد المؤسسات الصانعة للقرار السياسي هي المسؤولة عن تطبيق هذا النظام السياسي وهي السلطات والمؤسسات التشريعية والتنفيذية والقضائية.

أهمية البحث: موضوع النظام السياسي في اقليم كوردستان هو موضوع مرتبط بمدى نجاح تجربة الديمقراطية في هذا الإقليم، وهو موضوع مثير للجدل لمعظم الأطراف والأحزاب السياسية، لذلك فإن تحديد النظام السياسي الملائم لهذا الإقليم حسب الواقع الحالي، واحد من أهم اوظائف الباحثين في إقليم كوردستان كي يكونوا مشاركين على قدر مكانتهم في البحث والدراسة حول هذا الموضوع.

إشكالية البحث: يحاول هذا البحث تقديم إجابات لمجموعة من التساؤلات الأساسية، منها: ما النظام السياسي الملائم لإقليم كوردستان حسب السلطات الحالية وخصائصها؟ وبعض التساؤلات الفرعية منها: ما هو النظام؟ وما هو النظام السياسي؟ وما المقصود بالنظام الرئاسي أو شبه الرئاسي؟

فرضية البحث: إن النظام شبه الرئاسي هو النظام الملائم لاقليم كوردستان. وهذا بسبب وجود خصائيص هذا النظام في إقليم.

منهج البحث: يعتمد البحث على المنهج الوصفي والتحليلي والمنهج التنظيمي المؤسسي .

هيكلية البحث: لغرض الإلمام بالموضوع نقسم هذا البحث على مبحثين، نناقش في المبحث الأول الإطار المفاهيمي للنظام السياسي، والنظام الرئاسي وشبه الرئاسي ودعائمهم، وفي المبحث الثاني نتناول حالة إقليم كوردستان ما بين النظام الرئاسي والشبه الرئاسي.

doi.org/10.21928/uhdicdial.pp152-163

المبحث الأول
الإطار المفاهيمي للنظام السياسي، النظام الرئاسي و شبه الرئاسي ودعائمها

نحاول في هذا المبحث دراسة مفهوم النظام السياسي بشكل عام، والنظام الرئاسي وشبه الرئاسي ودعائمهم بشكل خاص وينقسم المبحث بدوره على ثلاثة مطالب حيث يتناول المطلب الأول مفهوم النظام السياسي، بينما يتناول المطلب الثاني النظام الرئاسي، والأخيرين قش النظام شبه الرئاسي.

المطلب الأول
مفهوم النظام السياسي

إن الحديث عن النظام السياسي في كل دولة والإمساهم في تنظيم سياسي للمجتمع وبيان إمكانية وضع تصورات واضحة حول علاقة الحاكم بالمحكوم، حديث جاد وضروري، وقبل الحديث عن شكل النظام في أي دولة ينبغي أن نتناول موضوع النظام السياسي بشكل عام، لذلك ففي هذا المطلب نتحدث عن النظام في الفرع الأول و النظام السياسي في الثاني.

الفرع الأول
مفهوم النظام(System)

الأصل في مفهوم النظام أنه ظهر في مجال العلوم الطبيعية، ثم انتشر استخدامه سريعا في مختلف فروع المعرفة إلى حد وصفه بـ"المنهجية شعبية الاستخدام"، في علوم الاجتماع، الاقتصاد، علم النفس وحتى علم السياسة بوصفها تعبر عن نظم أو أنساق قائمة بذاتها.

يعود مفهوم النظام الى بدايات عصر النهضة الأوروبية، ويقصد منه معنى الترتيب L'order , أما مصطلح النظام System فقد ظهر على يد (دي سوسير)[1] في كتابه (المحاضرات)، ويقصد منه تلك القوانين والقواعد المنظمة للسان أمة ما. يشبه دي سوسير اللسان اللغوي بقطع الشطرنج , حيث تحمل كل قطعة قيمة في حد ذاتها . تقوم من خلالها بلعب دور على ساحة الرقعة , ولا يسمح لها بلعب دور قطعة أخرى، مثلا (القلعة والملك ...الخ)، إذ إن الادوار والوظائف تختلف من عنصر لآخر.[2]

وتعددت المسميات في الكتابات الغربية التي تناولت مصطلح النظام السياسي، فقد عُبر عنه بـ (Political System،PoliticalRegime، Government) الفكر الغربي يفرق بين مصطلح Government كمرادف للنظام السياسي، وبين مصطلح الحكومة كمرادف لمصطلح الوزارة Cabinet، وهي إحدى مؤسسات النظام السياسي أو المؤسسة التنفيذية للنظام. أهم سمات النظام السياسي الفارقة له عن النظم الأخرى أنه يقوم على أساس علاقة بين حكام ومحكومين.[3]

ومفهوم النظام يُستعمل كأداة تحليل في جوانب عديدة ومختلفة منها:

- المفهوم الجغرافي: نظام دولي، نظام إقليمي، نظام وطني.
- والمفهوم النوعي: نظام سياسي، نظام اقتصادي، نظام اجتماعي، نظام ثقافي.
- المفهوم الوظيفي: نظام أمني كنظام الدفاع الغربي، نظام تعاوني كمجموعة الثانية.[4]

فـ " تشارلز ماكليلاند "مثلا يعرف النظام بأنه :" بنية لها عناصر مرتبطة ومتفاعلة مع بعضها البعض،ولها حدود تفصلها عن بيئتها أو محيطها، والنظام هو أداة تحليلية تقدم منظورا معينا لدراسة السلوكية البشرية على كافة المستويات"

1 فرديناند دي سوسير (بالفرنسية: Ferdinand de Saussure) ولد في 26 نوفمبر 1857 وتوفي في 22 فبراير 1913، عالم لغوي سويسري شهير. يعتبر بمثابة الأب للمدرسة البنيوية في علم اللسانيات. فيما عدّه كثير من الباحثين مؤسس علم اللغة الحديث. عُني بدراسة اللغة الهندية، الأوروبية. وقال إن اللغة يجب أن تعتبر ظاهرة اجتماعية. من أشهر آثاره: بحث في الألسُنيّة العامة ` (كتبه باللغة الفرنسية ونُشر عام 1916، بعد وفاته) وقد نُقل إلى العربية بترجمات متعددة ومتباينة.

2 أديب نبيل، الإطار العام للدراسات المقارنة، كلية العلوم السياسية جامعة قسطنطينية، 2015، ص 2.

3 د. امين محمد، النظم السياسية المقارنة، جامعة المعسكر، غزة، 2012، ص14.

4 أديب نبيل، مصدر سابق، ص 2.

doi.org/10.21928/uhdicdial.pp152-163

و المعنى الحقيقي ل "النظام" هو في الواقع "شكل أو نظام للسيطرة أو الحكومة". فالنظام السياسي هو الطريقة التي يحكم بها بلد ما، وكيفية تنظيم الحكومة وكيفية قيام الحكومة بالسياسات الديمقراطية / الشيوعية / الملكية كلها أنظمة سياسية.

ويعرف (هوريو) الحكم بأنه " إدارة السلطات السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمؤسسات وممارستها لمختلف المستويات المركزية واللامركزية والمحلية والإقليمية ".[1]

الفرع الثاني

النظام السياسي (Political System)

إن النظام السياسي قد استخدم بداية كمرادف لنظم الحكم، فالمدرسة الدستورية فهمت النظام السياسي على أنه المؤسسات السياسية وبالذات المؤسسات (التنفيذية، التشريعية، القضائية).

وعرف النظام السياسي تعريفات عدة، فقد عرفه (روبرت دال) بأنه (نمط مستمر للعلاقات الإنسانية يتضمن التحكم والنفوذ، والقوة، والسلطة بدرجة عالية).[2]

أما الدكتور (صادق الأسود) فعرف النظام السياسي بأنه (الأطر القانونية للنشاط السياسي، وتلك الأطر خاصة بمجموعة المؤسسات التي تحتوي النشاطات التي لها علاقة بالسلطة، سلطة تنظيم المجتمع، والمؤسسات هنا عبارة عن بنية وأعمال ونشاطات تقع داخل البنية.[3]

وهناك من يرى إن النظام السياسي عبارة عن مجموعة الأنماط المتداخلة والمتشابكة والمتعلقة بعمليات صنع القرارات والتي تترجم أهداف وخلافات ونزاعات المجتمع من خلال الجسم العقائدي الذي أضفى صفة الشرعية على القوة السياسية، فحولها إلى سلطات مقبولة من الجماعات السياسية تمثلت في المؤسسات السياسية[4]

ومع ذلك يجب التركيز والتأكيد على مجموعة من الملاحظات على النظام السياسي:

1- بأنه يختلف عن الدولة : إن النظام السياسي يختلف عن مفهوم الدولة، لأن الأول لا يعدو أن يكون مفهوما تحليليا يستخدم لفهم ظاهرة معينة، ولا يعرف له وجود مادي في الواقع. بيد أن الدولة تعد هي الوحدة القانونية المستقلة ذات السيادة التي تملك صلاحية الإرغام المادي المشروع وأدواته على الصعيد الداخلي، كما تملك الشخصية القانونية التي تكسبها أهلية أن تكون مخاطبة بأحكام القانون الدولي العام على الصعيد الخارجي.

2-إنه يوصف بالاستمرارية: إن مفهوم النظام السياسي يعتمد وجوده على نمط مستمر من التفاعلات والعلاقات الإنسانية، بينما يتطلب وجود الدولة وجود عناصر أخرى كالإقليم والشعب والسيادة، هكذا يمكن تعيين حدود للدول لكن لا يمكن أن نضع حدودا لنظمها السياسية.

3-يترتب على الأول والثاني أنه لا بد أن يتضمن النظام السياسي درجة عالية من الاعتماد المتبادل بين وحداته، بحيث إن التغيير الذي يطرأ على أي منها يؤثر في باقي الوحدات الأخرى إن سلبا وإن إيجابا.

4- غنه يحافظ على ذاته: يفترض في النظام السياسي العمل على حفظ ذاته من خلال مؤسسات يبنيها، وقواعد يقررها وممارسات يلتزم بها، وعلاقات يدخل فيها ووظائف يؤديها (وحسب الاقتراب الوظيفي تمثل وظائف المدخلات في التنشئة السياسية، الاتصال السياسي، تجميع المصالح والتعبير عنها، بينما تمثل وظائف المخرجات في صنع القواعد القانونية وتنفيذها، والتقاضي بموجبها).

5-التفاعلات والعلاقات الارتباطية : إن كان النظام السياسي تميزه بمجموعة من التفاعلات والعلاقات الارتباطية التي تختلف عن غيرها من التفاعلات والعلاقات، فإن هذا لا يعني أن النظام السياسي يوجد في فراغ، إنما يحيا في بيئة داخلية يؤثر فيها ويتأثر بها. فالواقع الاجتماعي لا يعرف الفصل القاطع بين النظام السياسي والنظام الاقتصادي والثقافي، لكن الباحث يلجأ إلى هذا الفصل لتسهيل مهمة البحث وتحديد إطار الظاهرة والكشف عن متغيراتها والتفاعلات القائمة بينها.[5]

ويتحرك النظام السياسي ضمن محيط حركي، مركب من ثلاثة مستويات متفاعلة:

المحيط المؤسساتي: البنى والمؤسسات السلطوية (رئاسة/ رئاسة وزراء، برلمان، أجهزة قضائية...الخ).

المحيط المجتمعي: ويُعبّر عن البيئة المحلية أو الداخلية.

المحيط الدولي: يُعبّر عن المجال الخارجي أو البيئة الخارجية.

---

1 نقلا عن : نادين الفرنجي ، التنمية والتربية والحكم الصالح، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، بيروت ، ط1 ، 2012، ص56

2 دال روبرت، التحليل السياسي الحديث، ترجمة: د. علاء أبوزيد، مركز الاهرام للطباعة والنشر، القاهرة، ط1، 1993، ص 10.

3 د. صادق الأسود علم الاجتماع السياسي، وزارة التعليم العالي، بغداد، 1990، ص269.

4 نقلاًعن: إبراهيم درويش، النظام السياسي دراسة فلسفية تحليلية، النهضة العربية، القاهرة،1968، ص 43.

5 علي الدين هلال ونيفين عبد المنعم مسعد، النظم السياسية العربية قضايا الاستمرار والتغيير، مركز دراسات العربية، بيروت، 2000، ص.ص 11-13.

doi.org/10.21928/uhdicdial.pp152-163

ونحن في هذه الدراسة يركز على المحيط المؤسساتي للنظام السياسي ومن خلال هذا تحليل النظام الرئاسي و شبه الرئاسي، ونبدأ بالرئاسي، الذي يبني على مبدأ الفصل بين السلطات.[1]

المطلب الثاني

النظام الرئاسي (Presidential Systems)

يقصد بالنظام الرئاسي من الناحية النظرية، النظام الذي يقوم على مبدأ الفصل بين السلطات مع التوازن و المساواة فيما بينها، وهو صورة من الأنظمة الديمقراطية المعاصرة، وتعود النشأة التاريخية له إلى دستور الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1789، كرد فعل على نموذج (وستمنستر) للديمقراطية في أواخر القرن الثامن عشر وتحت تأثير حرب الاستقلال ضد المملكة المتحدة. وقد صاغ النظام الرئاسي من خلال الحفاظ على سمات معينة من نموذج (وستمنستر) وتعديل بعض الآخرين،[2] ويختلف نظام الرئاسي مع نظام الجمعية والنظام البرلماني بوجود بعض النقاط منها:

1- رئيس الدولة يكون منتخبا من قبل الشعب و وهو يرأس الحكومة.

2- يختار رئيس الجمهورية وزراء مع موافقة شكلية من قبل مجلس الشيوخ في تعيين كبار الموظفين و له الحق في إقالتهم متى شاء.[3]

الفرع الأول

دعائم النظام الرئاسي (Pillars of the presidential system)

لكل النظام دعائم، ويمكن التعبير عنها بالأسس، ومن هنا فدعائم النظام الرئاسي واسسه التي يقوم عليها هذا النظام هي:

1-أحادية السلطة التنفيذية[4]:رئيس الدولة هو نفسه رئيس الحكومة، ينتخبه الشعب بواسطة الاقتراع المباشر. البرلمان والسلطة التنفيذية يكونونان في كفة واحدة لأن كليهما منتخبان من طرف الشعب،كما أن الرئيس هوالذي يقوم باختيار الوزراء الذين يساعدونه ،كما له حق عزلهم ، وأن الوزراء يخضعون لرئيس الجمهورية خضوعا تاما ويتبعون السياسة العامة التي يضعها الرئيس ،لهذا فهم ليسوا مسؤولين أمام البرلمان بل أمامه فقط،الشيء الذي يجعل الوزراء مجرد كتاب للدولة فهم يطبقون توصيات الرئيس وبرنامجه.

2-الفصل الشديد بين السلطات[5]: نلاحظ أيضا في النظام الرئاسي أن فكرة الفصل التام بين السلطات هي الفكرة السائدة. فلقد تأثر واضعو الدستور الأمريكي[6*] في عام 1787بأفكار (مونتسكيو) عن مبدأ الفصل بين السلطات ، ولكنهم لم يأخذوا بالفصل المرن بل أرادوا تحقيق الفصل التام بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية دون أي تداخل بين السلطتين ،وذلك بهدف تحقيق التوازن والمساواة الكاملة بينهما.

السلطة التنفيذية :

يعد الرئيس صاحب السلطة التنفيذية الأصلي في الدولة، لذا ترجع إليه وحده في ممارسة هذه الوظيفة، يساعده في ذلك عدد من السكرتاريين أو المديرين الذين يطلقو عليهم تجوزاً تسمية الوزراء، وطبعا يعود له وحده (للرئيس) حق تعيين هؤلاء وإقالتهم من مناصبهم على اعتبار أنه ذات الجهة التي كانت سبب توليهم لمناصبهم، هذا مع ملاحظة أن سلطة هؤلاء. التشريعية قد تتدخل أحيانا في تعيين بعض من هؤلاء. و الرئيس هو الذي يتولى تحديد سياسة الدولة داخليا وخارجيا.[7]

السلطة التشريعية :

يتكون البرلمان من نواب منتخبين من طرف الشعب،وقد يتشكل من مجلس واحد أو مجلسين، والبرلمان مستقل تماما عن الرئيس.

السلطة القضائية : تتمثل في الأجهزة القضائية ،قمة الجهاز القضائي وهي المحكمة العليا الدستورية وهي مستقلة في ممارسة وظيفتها لأن القضاة معينين من طرف الرئيس ،ويبقون أحيانا مدى الحياة مما يؤدي بشعورهم بالاستقلالية والحرية ، وكذلك بأنهم يتمتعون بالحصانة .

---

1 د. سوسم العزي، دراسات في علم السياسة، الأكاديمية العربية المفتوحة، الدنمارك، بدون تاريخ، ص 79.

2 Battal Yilmaz, The Presidential System in Turkey Opportunities and Obstacles, Palgrave Macmillan, Switzerland, 2018, p.16.

3 : حسان محمد شفيق العاني، الأنظمة السياسية والدستورية المقارنة، جامعة بغداد، 1986، ص.ص 37-38.

And Alexander S. Belenky, Understanding the Fundamentals of the U.S. Presidential Election System, Springer, New York, p.31

4 سعاد الشرقاوي، النظم السياسية في العالم المعاصر، دار النهضة العربية، بيروت، 2007، ص 116 وايضا :نعمان أحمد خطيب، الوجيز في النظم السياسية، دار الثقافة، عمان،2011، ص365.

5 نعمان احمد، مصدر السابق. ص365.

6 للمزيد يرجع الى: جيروم بارون و توماس دينس، الوجيز في القانون الدستوري المبادئ الأساسية للدستور الأمريكي، ترجمة محمد مصطفى غنيم، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، القاهرة، 1998.

7علي ضياء حسين، سلطات رئيس الدولة في النظام الرئاسي- دراسة مقارنة، مجلة مركز دراسات الكوفة، جامعة الكوفة، المجلد 1، الرقم 39، 2015، ص.ص 131-153.

doi.org/10.21928/uhdicdial.pp152-163

وفيما يأتي عرض لمظاهر هذا الفصل التام أو الشديد بين السلطتين التشريعية والتنفيذية:[1]

1-لا يجوز الجمع بين المنصب الوزاري وعضوية البرلمان.

2-لا يجوز للوزراء دخول البرلمان لشرح سياسة الرئيس أو الدفاع عنها أو حتى لمناقشتهم من جانب البرلمان.

3-ليس من حق رئيس الجمهورية أقتراح القوانين على البرلمان.

4-ليس من حق السلطة التنفيذية إعداد مشروع الميزانية ،في البرلمان هو الذي يعد الميزانية العامة للدولة عن طريق لجانه الفنية ويقوم بمناقشتها وإقرارها،وكل ما يسمح به من جانب السلطة التنفيذية هو تقديم تقرير سنوي يبين الحالة المالية للدولة ومصروفات الحكومة في السنة المنقضية و احتياجاتها للسنة الجديدة.

5-لا توجد رقابة من جانب البرلمان على رئيس الجمهورية والوزراء،ورئيس الجمهورية غير مسؤول سياسيا أمام البرلمان ،وكذلك لا يجوز للبرلمان أن يوجه أسئلة أو استجوابات للوزراء ،كما لا يجوز له مساءلتهم سياسيا وطرح الثقة بهم للتصويت وإقالته.الوزراء ليسوا مسؤولين سياسيا سوى أمام الرئيس وحده الذي قام بتعيينهم وله وحده حق عزلهم.أما من الناحية الجنائية فقط،فرئيس الجمهورية والوزراء يمكن أن يكونوا موضع اتهام ومحاكمة أمام البرلمان عن الجرائم التي يرتكبونها.

6- ليس للسلطة التنفيذية أي رقابة على البرلمان.فلا يجوز لرئيس الجمهورية حق دعوة البرلمان لاجتماعاته السنوية العادية.

7- لا يجوز للرئيس حل البرلمان،ونحن نعرف أن حق السلطة التنفيذية في حل البرلمان يتحقق في النظام البرلماني كسلاح يقابل ويوازن حق البرلمان في تحريك المسؤولية السياسية للوزراء،ولكن في النظام الرئاسي لا يحق لرئيس الجمهورية حل البرلمان، ومن ناحية المقابلة لا يحق للبرلمان مساءلة الرئيس أو وزرائه من الناحية السياسية.[2]

كما نرى أن النظام الرئاسي يعمل على إقامة الفصل التام بين السلطتين التنفيذية والتشريعية ، و يستهدف النظام الرئاسي من ذلك تحقيق المساواة الكاملة بين السلطتين واستقلال كل سلطة عن الأخرى بشكل كامل،ولكن مع إن القاعدة أو الأصل العام هو الفصل المطلق إلا أن هناك حالات استثنائية وردت في الدستور الأمريكي وتمثل نوعا من التعاون والرقابة المتبادلة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية،ولكننا نكرر أن تلك حالات استثنائية محدودة.

المطلب الثالث

النظام شبه الرئاسي (Semi-Presidential Systems)

الفرع الأول

تعريف النظام شبه الرئاسي

على مر السنين، كان مفهوم "شبه الرئاسي" محل نزاع شديد. في الواقع، لن يكون من قبيل المبالغة القول بأن المزيد من الوقت قد أنفق على مناقشة معنى المصطلح، وحجج ما إذا كانت بلدان معينة شبه رئاسية أكثر مما خصص لدراسة آثار المؤسسات شبه الرئاسية على الحياة السياسية. ومع ذلك، ومع مرور الوقت، تم تعريف المصطلح بمزيد من الدقة إلى النقطة التي يمكن فيها فهم المفهوم الآن، والأهم من ذلك، أن يتم تفعيله بطريقة موثوقة من الناحية المنهجية. وقد أتاح ذلك تحديد هوية مجموعة من البلدان شبه الرئاسية بصورة منهجية وغير مثيرة للجدل إلى حد كبير.[3]

كان مفهوم النظام شبه الرئاسي مستخدما من قبل (موريس دوفيرجي) (1970) لوصف نوع من النظام، الذي كان مختلفا عن الأنظمة الرئاسية والبرلمانية. كان إدخال الانتخابات الشعبية للرئيس في فرنسا في عام 1962 هو التغيير المؤسسي الذي دفع (دوفيرجر) إلى تحديد نظام شبه الرئاسي كنوع من نظام منفصل، على النحو التالي:[4]

1 د. اشرف عبدالفتاح، ملامح النظام السياسي المقترح على ضوء المبادئ الدستورية العامة دراسة تحليلية للواقع الدستوري مقارنة مع الدساتير المعاصرة، المركز القومي للإصدارات القانونية، 2015، ص82.

2 للمزيد حول نظام الحكم في الولايات المتحدة الامريكية ينظر: لاري إلويتز، ترجمة: جابر سعيد عوض، نظام الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، القاهرة،.1996

3 Robert Elgie, Semi-Presidentialism, Oxford University Press ,2011, p.19

4 Robert Elgie, Semi-Presidentialism in the Caucasus and Central Asia, Palgrave Macmillan imprint, London , 2016, p3

doi.org/10.21928/uhdicdial.pp152-163

ويعد النظام السياسي شبه رئاسي إذا كان الدستور الذي أنشأه يجمع بين ثلاثة عناصر:

1- انتخاب رئيس الجمهورية بالاقتراع العام.

2- امتلاك صلاحيات كبيرة جدا.

3- وجود معارضة له، ومع ذلك، فرئيس الوزراء والوزراء هم الذين يمتلكون السلطة التنفيذية، ويمكن أن يبقوا في مكانهم ووظائفهم إذا كان البرلمان لا تظهر معارضتها لهم.

والسلطة التنفيذية المزدوجة إحدى سمات هذا النظام، حيث إن الرئيس المنتخب ليس مجرد رئيس دولة يفتقر إلى السلطة السياسية ، ولكن ليس من الواضح أيضا أن الرئيس التنفيذي هو "الرئيس التنفيذي"، نظرا لوجود رئيس وزراء قد لا يكون تابعا تماما وللرئيس علاقة محددة مع رئيس الوزراء (ومجلس الوزراء)، أما علاقة رئيس الوزراء مع الجمعية العامة فهي على نطاق واسع عبر الأنظمة التي تتناسب مع مفهوم (دوفيرجيري) الأساسي عن شبه الرئاسي، ومن المرجح أن تكون لهذه الاختلافات المؤسسية الرسمية عواقب كبيرة على الأداء السلوكي لأنظمة مختلفة.[1]

وهذا يعني أن نظام الحكم يشارك فيه الرئيس المنتخب الذي له ولاية محددة، السلطة التنفيذية مع رئيس الوزراء ومجلس الوزراء الذين هم مسؤولون جماعيا أمام السلطة التشريعية المنتخبة.

الفرع الثاني

خصائص النظام شبه الرئاسي (Characteristics of the semi-presidential system)

النظام شبه الرئاسي شأن شأن النظام الرئاسي والبرلماني له مميزات و خصائص من أهمها:[2]

1-السلطة السياسية في النظام شبه الرئاسي تحتاج أن تكون قوية وبالتالي تحتاج إلى التعامل مع البرلمان والتحكم فيه، إلى جانب ذلك فإن الرئيس في هذا النظام كثيرا ما يتقاسم الوظيفة التشريعية مع البرلمان عن طريق الأوامر والمراسيم ، وإصدار المراسيم خارج البرلمان ، وله الحق في حل البرلمان لتجاوز أزمات معينة ويتولى سلطات واسعة في الحالات الاستثنائية.

2-المسؤولية السياسية لرئيس المواطنين وهي مسؤولية أمام الهيئة الناخبة

3- التعددية الحزبية تستلزم إشراك القوى الفاعلة المنافسة على السلطة من خلال الأحزاب في هذه السلطة حسب تأثيرها وأهميتها، وأحسن مكان لذلك هو البرلمان، إذ أن الحكومة مسؤولة أمامه، وهذا ما يؤدي إلى مناقشته السياسات والبرامج المطبقة في البلاد ويكون بذلك حكومة مسؤولة أمام البرلمان.

يمكن تلخيص مميزات هذا النظام وخصائصه في ثلاث نقاط اولاً:هيمنة رئيس الدولة بسبب انتخابه ومسؤولية الحكومة أمام البرلمان. وثانياً: ثنائية السلطة التنفيذية حيث يكون رئيس الحكومة وحكومته مسؤولة سياسيا أمام البرلمان. وثالثاً: التعددية الحزبية.

الفرع الرابع

نموذج النظام شبه الرئاسي(النظام الفرنسي)

عرف هذا النظام تحت اسم (الجمهورية الخامسة) و نقتصر فيه على دراسة اختصاص السلطة التنفيذية التي تتكوّن من رئيس الجمهورية و الحكومة، وقبل تعديل دستور 1958 في 1962 كان الرئيس ينتخب من قبل أعضاء البرلمان و أعضاء المجالس المحلية، و بعد 1962 أصبح ينتخب من قبل الشعب مباشرة لمدة 7 سنوات،[3] و عدّل بعد ذلك و أصبح لمدّة 5 سنوات، كما ذكر في المادة (6) "يُنتخب رئيس الجمهورية لمدة خمس سنوات بالاقتراع العام المباشر ولا يحق لأي فرد أن يشغل منصب رئيس الجمهورية لأكثر من ولايتين متعاقبتين."[4]

من هنا يمكن تحديد بعض خصائص السلطة التنفيذية كما أشرنا إليه سابقا فإن السلطة التنفيذية عبارة عن شقين: الرئيس جمهورية، والحكومة (رئيس وزراء) اولاً نبدأ باختصاصات الرئيس جمهورية في الظروف العادية:

---

1 Matthew Søberg Shugart, Semi-Presidential Systems: Dual Executive And Mixed Authority Patterns , Palgrave Macmillan Ltd, UK, 2005, p.324.

2 بحث خول النظام السياسي على الرابط التالي : http://hishamsz.ahlamountada.com/t438-topic

3 د. كريم فرمان، كيف عمل النظام السياسي، الدار العربية للموسوعات، بيروت، 2009، من ص 291.

4 دستور فرنسا الصادر عام 1958 شاملا تعديلاته لغاية عام 2008، المادة 6.

doi.org/10.21928/uhdicdial.pp152-163

1- اختصاصاته في مجال السلطة التنفيذية:

يقوم رئيس الجمهورية بتسمية رئيس الوزراء. وينهي الرئيس تعيينه لرئيس الوزراء عندما يقوم الأخير بتقديم استقالة الحكومة. ويعين رئيس الجمهورية أعضاء الحكومة وينهي مهامهم بناءً على اقتراح من رئيس الوزراء. و يترأس رئيس الجمهورية مجلس الوزراء.[1] و رئيس الجمهورية هو رئيس أركان القوات المسلحة. ويرأس المجالس واللجان العليا للدفاع الوطني.[2]

2- اختصاصاته التشريعية :

من الاختصاصات التشريعية لرئيس الجمهورية، يصدر رئيس الجمهورية القوانين الصادرة عن البرلمان خلال خمسة عشر يوماً تلي التمرير النهائي لقانون ما وتحويله إلى الحكومة. ويجوز لرئيس الجمهورية، بعد استشارة رئيس الوزراء ورئيسي مجلسي البرلمان، أن يقرر حل الجمعية الوطنية. ويتم إجراء انتخابات عامة خلال مدة لا تقل عن عشرين يوماً ولا تزيد عن أربعين يوماً بعد حل الجمعية الوطنية.و يمكن إجراء استفتاء شعبي.[3]

3-اختصاصاته في المجال القضائي :

من أهم إختصاصات القضائية: لرئيس الجمهورية حق العفو بصفة فردية. [4] يعيّن ثلاثة أعضاء في المجلس الدستوري ورئيس هذا المجلس. حق عرض القوانين على المجلس الدستوري.[5]

أما أهم اختصاصات الحكومة في الظروف العادية: تتولّى رسم و توجيه سياسة الأمة. وتقترح القوانين و تحدد جدول البرلمان. ولها حق الطلب من الرئيس لإجراء استفتاء. ولها حق إصدار مراسيم تشريعية بتفويض من البرلمان. ويتولّى رئيس الحكومة السلطة التنظيمية أي يصدر مراسيم تنظيمية مستقلة لها قوة القوانين التي يصدرها البرلمان. كما يصدر مراسيم تنفيذية.[6]

المبحث الثاني

اشكالية اقليم كوردستان ما بين النظام الرئاسي وشبه الرئاسي

يتناول هذا المبحث مطلبين رئيسين، يدرس الأول البناء السياسي للإقليم ويناقش المطلب الثاني إقليم كوردستان والنظام السياسي له.

المطلب الأول

بدايات بناء النظام السياسي لإقليم كوردستان

أن بناء النظام السياسي بشكل محدد أو تجربة الحكم للإقليم بدأ منذ بداية العملية السياسية الديمقراطية في الإقليم وخاصة ، بعد الانتفاضة في كردستان العراق عام 1991، وفي أبريل1991 أعلنت قوات التحالف عن إنشاء "منطقة آمنة " على الجانب العراقي من الحدود. وأطلقت وكالات الإغاثة الدولية عملية مساعدات ضخمة لمساعدة اللاجئين. وفي الوقت نفسه، دخل جلال الطالباني ومسعود البارزاني في مفاوضات مع صدام حسين في ما يتعلق بالحكم الذاتي كردستان[7]. و بعد انسحاب السلطات العراقية المركزية من أغلب مناطق كردستان العراق أصبحت الجبهة الكوردستانية[8*] السلطة الفعلية فيها،[9] وفتحت الأبواب للمجتمع الكردي للشروع ببناء تجربة جديدة في هذه المنطقة ، حيث تبنت الأحزاب الكردية مبادئ حقوق الإنسان والحرية والديمقراطية ، وفي 19\5\1992 أتيحت الفرصة التاريخية للمرة الأولى لإقامة انتخابات حرة تسمح للمواطن الكردي انتخاب أعضاء المجلس الوطني الكوردستاني، ومن بعده ابتدأت أول دورة لأول مجلس وطني كردستاني في 1992/6/4 ، ومبدأ المشاركة في البرلمان وحكومة الاقليم، وبهذا تحولت

1 دستور فرنسا الصادر عام 1958 شاملا تعديلاته لغاية عام 2008، المادة(8و9)
2 دستور فرنسا الصادر عام 1958 شاملا تعديلاته لغاية عام 2008، المادة(15)
3 دستور فرنسا الصادر عام 1958 شاملا تعديلاته لغاية عام 2008، المادة(10 و11و12)
4 دستور فرنسا الصادر عام 1958 شاملا تعديلاته لغاية عام 2008، المادة(17)
5 دستور فرنسا الصادر عام 1958 شاملا تعديلاته لغاية عام 2008، المادة(56 و 61)
6 دستور فرنسا الصادر عام 1958 شاملا تعديلاته لغاية عام 2008، الباب الثالث.
7 http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2014/04/140424_kurdistan_chronology
8*
9 عبدالرحمان سليمان الزيباري، الوضع القانوني لإقليم كوردستان العراق في ظل قواعد القانون الدولي العام، مؤسسة موكرياني للطباعة والنشر، اربيل، 2002، ص378.

doi.org/10.21928/uhdicdial.pp152-163

السلطة من اقليم كوردستان من السلطة الثورية إلى سلطة ذات شرعية،[1] و أصبح برلمان كوردستان يمثل السلطة التشريعية ،و السلطة التنفيذية هي حكومة اقليم كوردستان ، وبعد سن قانون خاص بها في 2005 أصبحت رئاسة الإقليم جزءا من السلطة التنفيذية أيضا.[2]

المطلب الثاني

اقليم كوردستان إشكالية النظام السياسي

يمكننا في حالة إقليم كردستان العراق، ومن خلال الوقائع والحقائق وممارسات السلطة، اعتبار شكل النظام فيه أقرب إلى النظام المختلط منه إلى النظام البرلماني المذكور في مشروع الدستور, إذ تقر (المادة الأولى) من مشروع دستور كردستان بأن نظامه السياسي برلماني جمهوري ديمقراطي . فضلا عن أن أحكام مواد المشروع وقواعدها لاتنسجم مع قواعد الحكم البرلماني , ففي المشروع أحكام تنسجم مع النظم الرئاسية , وذلك لأن المشروع يعطي صلاحيات واسعة لرئيس الإقليم- كما جاء في قانون رئاسة إقليم كوردستان،صلاحيات من المتبع في والمفروض في النظم البرلمانية أنها من اختصاصات رئيس الوزراء , وهذا ما جاء به الدستور ضمن اختصاصات رئيس الإقليم وصلاحياته.[3] إلا أن تقوية صلاحيات رئيس الإقليم بهذه الصورة المذكورة , هي أقرب إلى النظام الرئاسي منها إلى النظام البرلماني ، وذلك بسبب الجمع بين أحكام النظام البرلماني والنظام الرئاسي وقواعدها.[4]

لذلك نحاول في هذا المطلب دراسة إشكالية النظام السياسي في إقليم كوردستان بين الرئاسي و شبه الرئاسي، بينما توجد الإشكالية أيضا بين البرلماني و الرئاسي، صحيح فيه بعض خصائص النظام البرلماني والرئاسي ، ولكن في الظاهر وحسب وجود السلطات وصلاحياتها هو شبيه بالنظام شبه الرئاسي،

الفرع الأول

خصائص النظام الرئاسي في النظام السياسي في الإقليم

نبدأ بسؤال هل توجد كل خصائص النظام الرئاسي كلها في النظام السياسي في إقليم كوردستان؟ وللجواب هذا السؤال نحاول تطبيق خصائص النظام الرئاسي على النظام السياسي في الإقليم .

أولاً: أحادية السلطة التنفيذية:

السلطة التنفيذية في النظام الرئاسي بيد شخص واحد كما أشرنا إليها في المبحث الأول من هذه الدراسة ، ولكن هذه الخاصية ليست موجودة في النظام السياسيفي الإقليم اقلم بسبب وجود ثنائية السلطة التنفيذية. لكن التشابه بين النظام الرئاسي والنظام السياسي في الإقليم يمكن في انتخاب الرئيس مباشرة من قبل شعب إقليم كردستان بواسطة الأقتراع العام المباشر حسب المادة (2) من قانون رئاسة إقليم كوردستان-العراق.[5]

ثانياً: الفصل الشديد بين السلطات:

وهذا يعني لا يجوز الجمع بين المنصب الوزاري وعضوية البرلمان، لا يجوز للوزراء دخول البرلمان لشرح سياسة الرئيس أو الدفاع عنها ، و ليس من حق رئيس الجمهورية أقتراح القوانين على البرلمان ، ولا توجد رقابة من جانب البرلمان على رئيس الجمهورية ، كذلك ليس للسلطة التنفيذية أي رقابة على البرلمان، لا يجوز للرئيس حل البرلمان. في حين يوصف النظام البرلماني بأنه قائم على أساس مبدأ الفصل بين السلطات وعلى قاعدة المساواة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية.[6]

---

1 To more detail: Wanche, Sophia Isabella , *Identity, nationalism and the state system : the case of Iraqi Kurdistan.*,Durham theses, Durham University, UK ,2002, p.64.

2د. محمدي جابر محمدي ود. أمين فرج شريف،طبيعة العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية في النظام السياسي في إقليم كوردستان، مجلة جامعة التنمية البشرية / مجلد 1\العدد 2، ص.ص(52-75).

3 انتضر: نص مشروع دستور اقليم كوردستان – العراق من المادة (60 الى 109) على الموقع الحكومة اقليم كوردستان على الرابط التالي:
010000=http://cabinet.gov.krd/a/d.aspx?l=14&s=01010100&r=81&a=13875&s

4 سوزان ئاميدي، النظام المختلط في كوردستان كواقع حال هو الأنسب من النظام البرلماني، مقال على الموقع روداو على ارابط التالي:
230820151/http://www.rudaw.net/arabic/opinion

5 قانون رئاسة اقليم كوردستان –العراق، رقم (1) لسنة 2005.

6 للمزيد حول النظام البرلماني : د. عادل ثابت، النظم السياسية، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2007، ص 99 ومابعده.

doi.org/10.21928/uhdicdial.pp152-163

أما مايخص إقليم كوردستان ، فإن التعاون والرقابة المتبادلة بين السلطة التشريعية و التنفيذية تم تنظمه في النظام الداخلي لبرلمان كوردستان، وفي مواد(61 إلى 67) [1]المتعلقة بوسيلة السؤال البرلماني، وفي المادة (49) إشارة إلى التحقيق البرلماني وفي المواد(68 و 69، 70) تم التطرق إلى وسيلة الإستجواب . إذا ، هذه من الاختصاصات النظام البرلماني وليس النظام الرئاسي.

الفرع الثاني

خصائص النظام شبه الرئاسي في النظام السياسي في الإقليم

إن من خصائص النظام شبه الرئاسي كما ذكرنا في المبحث الأول ، هيمنة رئيس الدولة بسبب انتخابه ،ومسؤولية الحكومة أمام البرلمان. وهذا يعني أن هذا النظام يتميز من النظام الرئاسي بثنائية السلطة التنفيذية حيث يكون رئيس الحكومة وحكومته مسؤولين سياسيا أمام البرلمان.

وهذا موجود في حالة إقليم كوردستان بموجب قانون رئاسة إقليم كوردستان ،حيث الرئيس المنتخب ،مما يعني إعطاء هيمنة له،لكن رئيس الوزراء والحكومة مسؤولان عن رسم السياسات الداخلية وخاضعان للرقابة البرلمانية. وهذا يعني الخلط بين خصائص كل من النظام الرئاسي وشبه الرئاسي ودعائمها .

ومن ناحية اخرى فإن السلطة السياسية في النظام شبه الرئاسي تحتاج أن تكون قوية ،وبالتالي تحتاج إلى التعامل مع البرلمان والتحكم فيه ، إلى جانب ذلك فإن الرئيس في هذا النظام كثيرا ما يتقاسم الوظيفة التشريعية مع البرلمان عن طريق الأوامر والمراسيم.

وهي أيضا ينسجم مع معظم الاختصاصات والصلاحيات التي يمارسها رئيس إقليم كوردستان حسب المادة(10) من قانون رئاسة الإقليم. مثل إصدار القوانين التي يسنها المجلس الوطني للإقليم و المجلس الوطني لكردستان- العراق بمرسوم بشرط، و إصدار قرارات لها قوة القانون بعد التشاور والاتفاق مع رئيس المجلس الوطني ومجلس الوزراء للإقليم، و العفو الخاص[2] .

وهذا يعنى أن الرئاسة إقليم كوردستان من خلال كل الاختصاصات التشريعية والقضائية التي تمارسها شبيه النظام شبه الرئاسي لكنها تختلف الاختصاصات التنفيذية في بعض النقاط ، مثل تعيين أعضاء الحكومة وإنهاء مهامهم، و رئاسة مجلس الوزراء، ولكن هو القائد العام لقوات بيشمركة كردستان- العراق، [3] و هو الرئيس الأعلى للسلطة التنفيذية في الإقليم .[4]

وأقرب نموذج لنظام الإقليم السياسي ،يمكن قول بان هو النموذج الفرنسي وهو الجمع بين عناصر كلا النظامين البرلماني والرئاسي , وتمثل فرنسا الحالة التقليدية في هذا المزج أو النظام المهجن , فعندما فشل النظام البرلماني في فرنسا ,في ظل الجمهورية الرابعة التي أقامها دستور 1946 ,نظراً لنشاط البرلمان وتكراره، طرح سحب الثقة من الحكومة ,التي أدت إلى عدم استقرار السلطة التنفيذية, حرص واضعو الدستور سنة 1958 ,على تقوية السلطة التنفيذية, باقتباس بعض ملامح النظام الرئاسي, مع الإبقاء على بعض خصائص النظام البرلماني . وعليه ولد نظام سمي بالنظام شبه الرئاسي.

ومن كل هذا يمكن القول : إن النظام شبه الرئاسي في إقليم كوردستان يمكن أن يكن النظام الملائم للإقليم ،وهذا بسبب بعض خصائص النجاح في النظام شبه الرئاسي وهي:[5]

أولاً: وجود اغلبية برلمانية، تدعم حكومة قائمة على ائتلاف حزبي استراتيجي ومستقر، وهي واحدة من المشكلات الحالية الموجودة في إقليم كردستان يمكن حل هذه المعضلة من خلال النظام شبه الرئاسي.

ثانياً: حياد رئيس الدولة في العلاقة بالحكومة والبرلمان، فيمكن لرئيس الدولة ، مع وجود بعض العلاقات مع الحكومة ،أن تشارك في الإختصاصات التشريعية مع البرلمان.

ثالثاً: حكومة تلتقي حول برنامج سياسي متكامل ودقيق تحل المشاكل بشكل موضوعي. وهذا يعني أن الفرد ليس له الحق في صنع القرارات بمفرده أو بمعنى أخر يكون البرنامج السياسي ،أو سياسة الدولة فوق كل المؤسسات .

---

1 النظام الداخلي لبرلمان كوردستان، رقم (1) لسنة(1992). وللمزيد من التفاصيل والشرح : د. محمدي جابر محمدي ود. أمين فرج شريف، مصدر سابق.

2 قانون رئاسة اقليم كوردستان –العراق، رقم (1) لسنة 2005، المادة 10.

3 ينظر: المادة(13) من قانون رئاسة اقليم كوردستان لعام 2005.

4 تنص المادة(1) من قانون رئاسة اقليم كوردستان لعام 2005 على أن" يكون لاقليم كردستان- العراق رئيس يسمى(رئيس اقليم كردستان) وهو الرئيس الاعلى للسلطة التنفيذية في الاقليم ."

5 هانس سايدل، بين ثورة المجتمع وتأسيس الساسة : مشروع دستور خارج السياق، الاطراش للكتب المختص، تونس، 2014 ص36

doi.org/10.21928/uhdicdial.pp152-163

الخاتمة

بعد تناولنا هذا البحث والتحدث عن أهم ما يخص النظام الرئاسي والنظام شبه الرئاسي ،لعل من المناسب ذكر أهم النتائج، والتي يمكن تلخيصها فيما يأتي:

1-لقد استقر النظام الرئاسي في العديد من البلدان المهمة ومفهوم شبه الرئاسي هو مفهوم جديد يمكن اعتباره خليطا من المبادئ البرلمانية والرئاسية. وإحدى سمات النظام شبه الرئاسي كون الرئيس المنتخب مسؤولاً أمام البرلمان.و اللاعب الرئيسي هو الرئيس الذي ينتخب في انتخابات عامة مباشرة أو غير مباشرة.

2-تعد الولايات المتحدة أنموذجاً للنظام الرئاسي ، وفرنسا أهم أنموذج واقعي لتطبيق النظام شبه الرئاسي ،فإن النظام السياسي الفرنسي الذي عاش حقبة طويلة في ظل النظام البرلماني التقليدي أدخل تكييفات جديدة في بنية السلطة من خلال تقوية صلاحيات السلطة التنفيذية مقابل البرلمان ، وتوسيع صلاحيات رئيس الجمهورية مقابل الحكومة مع بقائه بعيداً عن تحمل المسؤولية السياسية ، ولذا يمكن القول إن النظام الفرنسي تغلب عليه عناصر النظام الرئاسي من ناحية الموضوعية ويحتفظ بعناصر النظام البرلماني من الناحية الشكلية ، لذا استحق أن تطلق عليه تسمية النظام شبه الرئاسي.

3-النظام السياسي في إقليم كوردستان ليس النظاماً البرلمانيا بشكل الكلي ، وليس نظاماً رئاسيا في ظل وجود البرلمان ذي صلاحيات ، لذلك فإن النظام شبه رئاسي هو أكثر النظم السياسية ملائمة لهذا الإقليم ، حيث تحل الخلافات حول سلطة كل من البرلمان والرئيس الإقليم ،ويبني نظام سياسي مستقر.

4-لا يوجد في النظام شبه الرئاسي منصب (نائب الرئيس)، بل رئيس وزراء هو الذي يأخذ جزءا من صلاحيات رئيس الجمهورية فى السياسة الداخلية، ويعينه الرئيس بعد موافقة البرلمان، ويبقى رئيس الجمهورية هو رأس السلطة التنفيذية ولديه صلاحيات واسعة فى مجال السياسة الخارجية والأمن القومى والدفاع.

Conclusion

In this research we dealt with the aspects of the presidential system and the semi-presidential system, and he problematic of the political system in the Kurdistan Region. Mainly The presidential system has stabilized in many important countries, and the semi-presidential concept is a new concept that can be considered a mixture of parliamentary and presidential principles. One of the features of a semi-presidential system is that the elected president is accountable to parliament. The main player is the president who is elected in direct or indirect general elections.

And the United States is a model for the presidential system, and France is the most realistic model for implementing the semi-presidential system. The French political system, which lived a long period under the traditional parliamentary system, introduced new adjustments in the power structure by strengthening the powers of the executive authority vis-à-vis Parliament, and expanding the powers of the President of the Republic. In exchange for the government while remaining far from bearing political responsibility, and therefore it can be said that the French system has overcome the elements of the presidential system in terms of objectivity and retains the elements of the parliamentary system in terms of formality, so it deserves to be called the semi-presidential system.

Then the political system in the Kurdistan Region is not a complete parliamentary system, and it is not a presidential system in light of the presence of a parliament with powers. Therefore, the semi-presidential system is the most appropriate political system for this region, where disputes are resolved over the authority of both the parliament and the regional president, and a political system is built stable. And that because The presence of a parliamentary majority, which supports a government based on a strategic and stable party coalition, which is one of the current problems in the Kurdistan region. This dilemma can be solved through the semi-presidential system. And in another hand The impartiality of the head of state in the relationship with the government and parliament. The head of state, with some relations with the government, can participate in legislative competencies with Parliament.

doi.org/10.21928/uhdicdial.pp152-163

المصادر

الكتب

الكتب العربية

1. أديب نبيل، إطار العام للدراسات المقارنة، كلية علومالياسية جامعة قسطنطينية، 2015.
2. د. امين محمد، النظم السياسية المقارنة، جامعة المعسكر، غزة، 2012.
3. د. اشرف عبدالفتاح، ملامح النظام السياسي المقترح على ضوء المبادئ الدستورية العامة دراسة تحليلية للواقع الدستورى مقارنة مع الدساتير المعاصرة، المركز القومي للإصدارات القانونية، 2015.
4. حسن كريم ، مفهوم الحكم الصالح ، في ندوة الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية و المعهد السويدي بالأسكندرية ، بيروت ،ط2 ، 2006.
5. نادين الفرنجي ، التنمية والتربية والحكم الصالح، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، بيروت ، ط1 ، 2012.
6. دال روبرت، التحليل السياسي الحديث، ترجمة: د. علاء أبوزيد، مركز الاهرام للطباعة والنشر، القاهرة،.1993
7. د. صادق الأسود علم الاجتماع السياسي، وزارة التعليم العالي، بغداد، 1990.
8. إبراهيم درويش، النظام السياسي دراسة فلسفية تحليلية، النهضة العربية، القاهرة،1968.
9. علي الدين هلال ونيفين عبد المنعم مسعد، النظم السياسية العربية قضايا الاستمرار والتغيير، مركز دراسات العربية، بيروت، 2000.
10. د. سويم العزي، دراسات في علم السياسة، الأكاديمية العربية المفتوحة، الدنمارك، بدون تأريخ.
11. عبدالرحمان سليمان الزيباري، الوضع القانونى لإقليم كوردستان العراق في ظل قواعد القانون الدولي العام، مؤسسة موكرياني للطباعة والنشر، اربيل، 2002.
12. د. عادل ثابت، النظم السياسية، دار الجامعية الجديدة، الاسكندرية، 2007.
13. نعمان أحمد خطيب، الوجيز في النظم السياسية، دار الثقافة، عمان،2011.
14. حسان محمد شفيق العاني، الانظمة السياسية والدستورية المقارنة، جامعة بغداد، 1986.
15. سعاد الشرقاوي، النظم السياسية في العالم المعاصر، دار النهضة العربية، بيروت، 2007.
16. جيروم بارون و توماس دينيس، الوجيز في القانون الدستوري المبادئ الأساسية للدستور الأمريكي، ترجمة محمد مصطفى غنيم، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، القاهرة، 1998.
17. هانس سايدل، بين ثورة المجتمع وتأسيس الساسة : مشروع دستور خارج السياق، الأطرش للكتاب المختص، تونس.
18. د. كريم فرمان، كيف عمل النظام السياسي، الدار العربية للموسوعات، بيروت، 2009، من ص 291.
19. لاري إلويتز، ترجمة: جابر سعيد عوض، نظام الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية، الجمعية المصرية للنشر المعرفة الثقافة العالمية، القاهيرة، 1996.

الكتب الأجنبية:

20. Robert Elgie, Semi-Presidentialism, Oxford University Press ,2011,
21. Robert Elgie, Semi-Presidentialism in the Caucasus and Central Asia, Palgrave Macmillan imprint, London , 2016, p3
22. Matthew Søberg Shugart, Semi-Presidential Systems: Dual Executive And Mixed Authority Patterns, Palgrave Macmillan Ltd, UK, 2005.
23. Battal Yilmaz, The Presidential System in Turkey Opportunities and Obstacles, Palgrave Macmillan, Switzerland, 2018.
24. And Alexander S. Belenky, Understanding the Fundamentals of the U.S. Presidential Election System, Springer, New York.
25. To more detail: Wanche, Sophia Isabella , *Identity, nationalism and the state system : the case of Iraqi Kurdistan.*,
Durham theses, Durham University, UK ,2002

doi.org/10.21928/uhdicdial.pp152-163

الدساتياتير والقانون

1. دستور فرنسا الصادر سنة 1958 شاملا تعديلاته لغاية عام 2008.
2. قانون رئاسة اقليم كوردستان –العراق، رقم (1) لسنة 2005.
3. النظام الداخلي لبرلمان كوردستان، رقم (1) لسنة(1992).
4. مشروع دستور اقليم كوردستان – العراق على الموقع الحكومة اقليم كوردستان على الرابط التالي: http://cabinet.gov.krd/a/d.aspx?l=14&s=01010100&r=81&a=13875&s=010000

البحوث:

1. أيمن طه حسن أحمد، المؤشرات المفاهيمية والعملية للحكم الصالح في الهيئات المحلية الفلسطينية ، رسالة ماجستير في التخطيط الحضري والإقليمي ، كلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين ،2008.
2. علي ضياء حسين ، سلطات رئيس الدولة في النظام الرئاسي- دراسة مقارنة، مجلة مركز دراسات الكوفة، جامعة الكوفة، المجلد 1، الرقم 39، 2015.
3. د. محمدي جابر محمدي ود. امين فرج شريف،طبيعة العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية في النظام السياسي في إقليم كوردستان، مجلة جامعة التنمية البشرية / مجلد 1\العدد 2،.2015

المواقع الإلكترونية :

1. http://bibliotheque-juridique.blogspot.com/2015/12/blog-post_8.html
2. https://www.azzaman.com/index.php/archive/126212
3. http://www.rudaw.net/arabic/opinion/230820151
4. http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2014/04/140424_kurdistan_chronology
5. http://www.wadilarab.com/t11416-topic#ixzz4YJQzR21y
6. http://hishamsz.ahlamountada.com/t438-topic

doi.org/10.21928/uhdicdial.pp152-163